ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

الأصول النحوية في كتاب غَايَةُ النَّهْجَةِ الرَّضِيَّةِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ نِهَايَةِ البَهْجَةِ النَّحْوِيَّةِ لعبدِ الجليلِ بنْ علي (توفِّيَ بعْدَ سَنَةِ 1103هـ)

رَنـــا عَبْد السَتـــار إبْرَاهِيم
أ.د. مُثَنّى فَاضِلْ ذِيْب الجُبُورِيّ

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق

الملخص

الكثيرُ من المصنَّفات اليوم حبيسَة المكتبات والرفوف، مترقِّبة من يلتفتُ إليها من طلابِ العلمِ الغَيورينَ على تراث هذه الأمة، وما نرجوهُ بعملنا هذا أنْ نكونَ قد أخرجنا أحدَ هذه الكنوز الثمينة إلى عالم النور، عسَى أن يكونَ مفيدًا في بابهِ ، ونافعًا لمن يقرأ فيه .

ولهذا وغيره من الأسباب جاءَتْ عنايتنا بإخراج هذا الكتاب النافع في بابهِ الماتِع للشيخ عبد الجليل بن علي الحنفي الماتريدي المتوفى بعد سنة 1103 هـ ، وسمّاهُ بـ (غَايَةُ النَّهْجَةِ الرَّضِيَّةِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ نِهَايَةِ البَهْجَةِ النَّحْوِيَّةِ) ، التي تقع في (392) لوحًا، وعليه يمكننا القول في إحياء التراث العربي القديم، ما يجذب إليه أبناء الضاد، وما يثري ثقافاتنا على تنوع ألوانها، فضلًا عن أنّه أمر يفرضه علينا واجبنا إزاء لغتنا وأدبها .

الكلمات المفتاحية: الأصول النحوية، كتاب غَايَةُ النَّهْجَةِ الرَّضِيَّةِ، عبدِ الجليلِ بنْ علي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

The Grammatical Origins of the Book Ghayat Al-Nahha Ar-Razia in Solving the Grammatical End of Al-Bahha Words for Abdul Jalil bin Ali (Died after the year 1103 AH)

Rana Abdel Sattar Ibrahim
Dr. Muthanna Fadel Theeb Al-Jubouri

Department of Arabic Language, College of Arts, Al-Iraqia University, Iraq

ABSTRACT

It is incumbent upon every author of an investigation to make an introduction explaining what is in his mind, and clarifying his purpose, and the mechanism for a path in this field, for it is a cause of reverence and reverence for the scholars of this nation, and the books left by the Islamic and Arabic library of books are of great importance to a person's amazement. The greatness and value of these works.

The grammatical origins are among the important foundations that exist in the construction of any grammatical work, and they were diverse among its people. It is of three types: transmission, and measurement.

We have presented the fundamentals on the basis that listening and analogy are two pillars of grammatical principles, so we cannot access them without defining the origins from which they stem. The "original guide."

Keywords: grammatical origins, the book Ghayat Al-Nahha Ar-Razia, Abdul Jalil bin Ali.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على من أعطي جوامع الكلم، فامتلك زمام اللغة، وهيمن على ذروة عرشها ، وتربّع على صهوة بيانها، سيدنا محمد الهادي المصطفى الأمين، صلِّ اللهم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين ... وبعدُ :

فنفعنا الله والمسلمين بهِ، وجزى مصنِّفه خير الجزاء على ما أودعَهُ فيه من دُرَرٍ وفوائِدَ، سائلةً المولى عزّ وجلّ أن يجعله في ميزان حسناتهِ، وأن لا يحرمَنا وإيَّاهُ من فضله ، آميـــن .

وفي دراستي لهذا الكتاب ارتأيت أن يكون الفصل الخامس بعنوان :

أصول الصناعة النحوية في الشرح . وتحليل الشواهد في الشرح، ففي المبحث الأول عرضتُ للأصول في الشرح والمبحث الثاني: تحليل الشواهد النحوية .

وأخيرًا: فالشكر لأهل الفضل واجب على الباحث، فقد وجدت من إرشاد وتوجيه أستاذي القدير، الأستاذ الدكتور مثنّى فاضل ذيب المحترم، ما أعانني على بلوغ كثير ممّا كنت أهدف إليه، ، وإنِّي أشعر بتقديمي لهذا الكتاب بشكل عام ولهذا الفصل بشكل خاص بأنِّي أقدّم للعالم العربي أثرًا نفيسًا، ولا بدَّ من الإشارةِ إلى أنّي لستُ أدَّعي الكمالَ في عملي هذا، بل هو محاولةٌ للسعي من أجلِ سدِّ فراغٍ في المكتبةِ العربية بقَصدِ الإفادةِ، الله أسأل أن يجعلَه خالصًا لوجهه الكريم، وينفعَ بهِ، وآخر الأمر أنْ الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث فينا رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين .

المبحث الأول : الأصول النحوية في الشرح

إنّ الأصول النحوية من الأسس المهمة الموجودة في بناء أي عمل نحوي، وكانت متنوعة عند أهلها، وإذا انتقلنا إلى حدِّها نجد أنّ الأنباري حدّها قائلًا : " أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله "[1] . وهي على ثلاثة أنواع : نقل، وقياس، واستصحاب حال "[2] .

وقد قدمنا للأصول على أساس أنَّ السماعَ والقياسَ ركنان من الأصولِ النحوية، فلا نستطيعُ الولوج إليهما دونَ التعريفِ بالأصولِ التي نبعا منها . و" الأصل الدليل، كأصولِ الفقه، أيّ : أدلتهُ ، والرجحان كالأصلِ براءةُ الذمّة ، والأصلُ بقاءُ ما كانَ على ما كان ، والأصلُ عدم المجاز " [3] . وعند السيوطي: "علمٌ يُبحثُ فيه عن أدلةِ النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلالِ بها، وحالُ المُستدل " [4] .

والمعنى أنَّ هذه الأصول ثابتة، بها ومنها تُستشفُّ القوانين وتُقعّدُ القواعدُ النحوية كما أنَّ أصولَ الفقه ثابتة وتُستشفُّ منها الأحكامُ الفقهية، ونجدهُ استعمل مصطلح أدلةِ النحو للدلالةِ على أصولِ النحو، وفي موضعٍ آخر استعملَ أبو البركات الاستدلال بمعنى الدليل [5].

هذا وإنّ ومعرفةُ السماعِ والقياسِ تجعلُ النحوي على درايةٍ تامةٍ بضوابط التقعيد النحوي، وتجعلُ منه ذا فكرٍ متميز وابتعادٍ عن التقليد والجمود [6] . وفهم الأصول غاية لا تُدرك؛ إذ " لا بدّ من الوقوفِ على أرض نظريةٍ

---

[1] لمع الأدلة : 80 .
[2] ينظر : المصدر نفسه : 80 .
[3] ينظر: شرح تنقيح الفصول : 15 .
[4] الاقتراح في علم أصول النحو : 21 .
[5] ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو: 81 ، الإغراب في جدل الاعراب : 45، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : 147 .
[6] ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : 149 .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

واضحةِ المعالم، كي يُفهم التراث النحوي بقواعده الكلية والجزئية فهماً صحيحاً ، ولا سبيل إلى ذلك بغير معرفة الأصول " [7] .

وعند الرجوع إلى الشرح نجد بشرى هذه الأصول مبثوثة في كلامه ، وسأحاول في هذا المبحث ذكر منهجه بقلمي واستعمال هذه الأصول وكيفية توجيهها في الاستدلال، أما الاحتجاج فسيكون في مبحث الشواهد النحوية؛ وذلك للتنظيم وللفائدة الجمَّة وحتى أكون جامعة بين التنظير والتطبيق .

المطلب الأول : السمـــــاع :

هو الأصلُ الأوّل من أصولِ النحو واللغة ودليلٌ من أدلتها ، والأساسُ الذي اعتمدهُ النحاة في الاستدلال والاحتجاج . وقد عرّفه أبو البركات وأعطاه لفظاً مرادفاً له، وهو (النّقل) فقال:" فأما النقلُ فالكلامُ العربيّ الفصيح، المنقولُ النقل الصحيح، الخـــــارجُ عن حدّ القلّة إلى حـــــــــــــــــدّ الكَثرة " [8] . الواضحُ من تعريفه أنّه أعطى مواصفاتٍ للمنقول ،الذي من أهمِّ ملامحهِ الفصاحة والكَثرة – وهذا القيد هو ليس شرطاً في القبول - أما السيوطي فعرّفه قائلاً :" ما ثَبُت في كلامِ من يُوثق بفصاحته، فشملَ كلامَ الله تعالى، وهو القرآنُ الكريم، وكلامَ نبيـــــــه (صلى الله عليه وسلم) وكلامَ العربِ قبل بِعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنةُ بكثرةِ المولّدين نظماً ونثراً "[9] ويتضّحُ من تعريف السيوطي أنّ مصادرَ السماعِ وأقسامَه ثلاثة :

فأوّلُ مصادره : القرآنُ الكريم وهو أوثقها، وثانيها : الحديثُ النبويّ الشريف؛ إذ هو أسمى درجاتِ الفصاحة بعد القرآن الكريم، والثالث : كلامُ العرب شعراً ونثراً، إذ احتجَّ النحاة بشعرِ ونثرِ الفصحاء الموثوقِ بعربيتهم .

وليس هذا المقام لنعيد ما كرره السابقون في كيفية تطور السماع ، فالعربية بحر من الفصاحة التي تفيض بالقرآن الكريم والشعر والنثر .

هذا وقد اعتز شيخ النحاة بهذا الأصل وقدمه على القياس ، واعتز به [10] ، أما ابن جني فقد اعتد بالقياس ، ويعتز بالسماع ويجعله أصلا إذا شذ القياس [11]، وجاء أن بعض اللغة لا يؤخذ إلا بالسماع ولا يلتفت فيه إلى القياس وهو الباب الأكثر ... "[12] .

وليس مقصود السماع هنا الشواهد التي اعتمدها الشيخ عبد الجليل وهذا واضح مما هو مطروح من تعريف السماع السابق، فقد جعلت هذا في مبحث ثان تحت أصل الاحتجاج، وإنما المقصود من السماع هنا، أي : المصطلح الجامع للكلام الفصيح دون التمثيل له، والشيخ عبد الجليل قد استدعى هذا الأصل بشكل متنوع في وفي رفض توجيه نحوي أو توضيح فكرة أو ترجيح رأي . ومن مظاهر اعتداده بالسماع أنه بنى كثيرا من قواعدهِ على ما سمِعَ من العرب ، ومما يؤكد على اعتدادهِ بالمسموع من الكلام العربي ، والتزامه الشديد به، تلك الإشارات والإيماءات التي يكررها في شرحه ، ومنها قوله : " ومنهم من علل بأن الجموع كلها مرجعها إلى السماع ولا تؤخذ بقياس، فكان الأولى بها في كتب اللغة التي يذكر فيها المفردات ومعانيها وينبه عقب كل مفرد على جمعه، فهذا هو الصواب انتهى " [13] .

---

[7] المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[8] الإغراب في جدل الاعراب : 45 .
[9] الاقتراح : 39 .
[10] ينظر : الكتاب : 2 / 20 ، 364 .
[11] ينظر : الخصائص : 1 / 100 ، ونظرة في النحو : 11 .
[12] ينظر : المنصف : 3 .
[13] النص المحقق : 142 .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

وقال : " يعني : قدَّر النحاةُ في علم أتى على وزن فُعَل بضم الفاء كعُمَر وزُفَر بعد أن سُمِعَ ممنوعًا من الصرف أنهما معدولان عن عامِر وزافِر و إنمّا قُدِّر ذلك لأجل حاجة مسَّت إلى ذلك وهي صون قاعدتهم عن الانخرام وهي إن الاسم لا يمنع بعلة واحدة "[14] .

وقال في موضع آخر[15] : " قالَ في التَّوضيح : وألْ هذهِ لازمةٌ إلّا في نداءٍ أو إضافةٍ فيُجبُ حَذْفُها نحو: يا أعشى أهله ويا أعشى تغلب، وقد تُحذفُ في غير ذلك، سُمِعَ: (هذا عيُّوق طالعًا) و(هذا يوم اثنين مباركًا فيهِ) "[16] ، وغيرها من التلميحات السماعية .

أما موارد السماع عنده فقد اشتملت على القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، والشعر نظمه ونثره . وبعد ما تقدم نجد أن موقف الشيخ من السماع وإن لم يكن بالكثرة مصرحًا به ، إلا أننا نجده واضحًا في طيات شرحه .

المطلب الثاني : القياس :

تقتضي طبيعة هذا المطلب أن نُلقي نظرة خاطفة على المقصود بالقياس، مُتطرّقين إلى أركانه وأقسامه؛ إذ كان للنحويينَ جملة من الأدلة القياسية، فالقياس (لغة) : فمن قاس يقيس، فهو : مقيس، أي: بمنزلة القدر والمقدار[17]، والقياس (اصطلاحاً): قد عرّفه الرمّاني (ت 384) بقوله : " الجمعُ بَين أولٍ وثانٍ يَقْتَضِيهِ فِي صِحّة الأول صِحّة الثَّانِي وَفِي فَسَادِ الثَّانِي فَسَاد الأول " [18] ، وجاء أبو البركات بجملةٍ من تعريفات العلماء للقياس فقالَ : " وهو في عُرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحُكم الأصل، وقيل : حملُ فرعٍ على أصلٍ بِعلّةٍ ، وإجراءُ حُكمِ الأصل على الفرع . وقيل : هو إلحاقُ الفرعِ بالأصلِ بجامعٍ وقيل: هو اعتبار الشّيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها مُتقاربة " [19] .

أما الدكتور إبراهيم أنيس فقال فيه :" هو استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتقّ اللّغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى، سُمي عمله هذا قياساً ؛ فالقياس اللّغوي هو مقارنة كلمات بكلمات، أو صِيغ بصِيغ، أو استعمال باستعمال؛ رغبة في التوسّع اللغوي، وحرصًا على اطّراد الظواهر اللغوية" [20] .

ورأى النحاة أنه لا بُدّ من أركان مُعيّنة تتوافر في القياس لتصبحَ عمليته صحيحةً، وهذه الأركان كما ذكرها السيوطي هي أربعةُ أركانٍ يُفسّرها النصّ الآتي :

" أصلٌ وهو المَقيس عليه، وفرعٌ وهو المَقيس، وحُكم ،وعِلّة جامعة، قال ابن الأنباري: وذلك مثل أن تُركّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعِله فتقول: اسمٌ أسنِد الفعل إليه مُقدّماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الأصل .فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمّ فاعله، والحُكم هو الرّفع، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجريَ على الفرع الذي هو ما لم يُسمّ فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد " [21] ، هذا وإنّ لكُل رُكن من هذه الأركان أحكاماً وأنواعاً وأقساماً خاصّةً بها ينبغي تَوافرُها، ولا نريد التوسّع فيها، فقد أشبَعَها بحثاً الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، فقسّمها وعرّف بها وفصّلها وأورد لنا الكثير من الأمثلة [22] .

---

[14] المصدر نفسه : 157 .
[15] المصدر نفسه : 82 .
[16] ينظر : توضيح المقاصد : 1 / 469 .
[17] ينظر : العين ، مادة (قسو) : 5 / 189، وتهذيب اللغة، مادة : قسا : 9 / 179 .
[18] رسالة في الحدود : 6 .
[19] لمع الأدلة في أصول النحو : 93 .
[20] من أسرار اللغة : 8 .
[21] الاقتراح : 1 / 181 .
[22] أستاذ النحو بجامعتي الكوفة وبابل، ينظر : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : 20- 34 .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

وهناك أقسام أخرى بحسب العلّة الجامعة، والمعنى واللفظ، والوضوح والخفاء. وذكر صاحب (القياس في النحو العربي نشأته وتطوره) لِكلٍ منها أمثلة وأقساماً [23] ولكنّ ما يهُمّنا هو القياس بحسب الاستعمال؛ لأنه يشمل الاعتراض على المذهب الكوفي. إذ يميل الكثير من الباحثين إلى إنَّ المذهب الكوفي يمتاز بِسِمة التشعّب وسَعة الرواية ، والمذهب البصري بسَعة القياس وضِيق الرواية، وإنّ اتساعَ القياس البصري المبني على العِلل العقلية قد يمنع السائغ، ويضيق عن المسموع . وهذا ما جعل المتأخرين من النحـــــــــــــاة لا يَجرون على مِنـــــــــــــهاجهم أو يأخذون أخذهم [24] .

وكذلك يَراهُم خصومُهم بأنهم " لو سمِعوا بيتاً واحداً فيه جوازُ شيءٍ مُخالفٍ للأصول، جعلوه أصلاً، وبَوّبُوا عليه " [25] .

وقيل أيضاً إنهم : " إذا سمِعُوا لفظاً فِي شعر أَو نَادِر كَلَام جَعَلُوهُ بَاباً أَو فصلاً ، وَلَيْسَ بِالجيّد " [26] أما ما قيل عن الكسائي بأنه " يسمع الشاذ الَّذِي لَا يجوز إِلَّا فِي الضَّرُورَة فَيَجْعَلهُ أصلاً ويَقيس عَلَيْهِ فأفسَد بذلك النَّحْو " [27] . وما قيل بأنه :" كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعرُ غيرِ أهلِ الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويَقيس عليه حتى أفسد النحو" [28] فهو قول يحتاج إلى بحث ورَوِيّة .وقال ابن السرّاج في الفرّاء وأصحابه :" وهو وأصحابه كثيراً ما يَقيسون على الأشياء الشاذة " [29] وقال أبو حيّان في الكوفيين بأنهم :" أوسعُ من الْبَصرِيين فِي اتِّبَاع شواذ الْعَرَب " [30] .

ويقول السيوطي في الكسائي والفرّاء :" ولذلك أنكرها الكسائي والفرّاء على اتّساع حفظِهما ، وأخذِهما بالشاذ والقليل " [31] . وذهب الى ذلك مهدي المخزومي [32] ، والدكتور شوقي ضيف[33] ، أما الدكتورة خديجة الحديثي فتقِف موقف الوسط ؛ إذ نجدها تأخذ على الكسائي اتساعه في القياس ، وتَقبلُ منهج الفرّاء الذي يقوم على الكثرة في اللغة غير الفصيحة ، والأخذ بالشاهد الواحد المُتأكَّد من فصاحته [34] ، غير أن المتتبع لمظان الكوفيين يجد أن لا تعاكس بين الفريقين ولا تناقض بينهما عندهم في القياس النحوي فالفريقين ينظر للشاذ والنادر من منظار واحد، إذ إن ما أخذ على الكوفيين من مآخذ وما قيل عنهم قياسهم على الشاذ، فلو دققنا النظر لوجدنا هي رؤية الطرف الآخر أيضًا، وفي النتيجة أن ما اشتهر به هذا المذهب هي مجرد أقوال لا يسندها دليل [35] .

هذا وإنّ المنهج الذي اختطّه الكوفيون لاقى رفضاً ونقداً، سواءٌ من أصحاب المذهب البصري أو مَن تبِعهم. وقد نُسبت إلى الكوفيينَ تُهمتانِ ، وهي : قياســـــــهم على الشاذ والنادر والقليل والضرورة[36]، وقياسهم على مالم يُسمع. فكيف أطلِقت هذه الأحكام وثبّتها العلماء القدماء والمعاصرون ؟ نقول: قد تكون العصبية هي المُنطلق عندهم، ومن ثم اتّبع من جاء بعدهم ما قالوه، دون الرجوع للمصادر الكوفية ودونَ التحرّي منها؛ لهذا بدأت الدراسات تَتّخذ مسارها تجاههم للبحث عن هذه التّهَم وأدلتها وتَقصّي الحقائق وما زالت هذه الدراسات قائمة إلى الآن .

---

[23] للاستزادة يراجع ما كتبه الدكتور سعيد جاسم الزبيدي : 35 – 45 .
[24] ينظر: القياس النحوي : 16 .
[25] الاقتراح : 157 ، وينظر: دعوى توسع الكوفيين وهمٌ لا ترقى إلى اليقين : 22 .
[26] همع الهوامع : 168 .
[27] بغية الوعاة : 2/ 164 ، وينظر: دعوى توسع الكوفيين وهمٌ لا ترقى إلى اليقين : 21 .
[28] معجم الأدباء : 4 / 1744 .
[29] الأصول في النحو : 1 / 257 .
[30] ارتشاف الضرب : 4 / 1995 ، همع الهوامع : 3 / 211 ، وينظر : دعوى توسع الكوفيين وهمٌ لا ترقى إلى اليقين : 21 .
[31] همع الهوامع : 2 / 376 .
[32] مدرسة الكوفة : 396 .
[33] المدارس النحوية ، شوقي ضيف : 158 .
[34] ينظر : المدارس النحوية ، خديجة الحديثي : 166 .
[35] ينظر : ظاهرة الندرة في النحو العربي : 8 ، دعوى توسع الكوفيين وهم لا ترقى إلى اليقين : 65 .
[36] ينظر : الشاذ في النحو والصرف : 50 .

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

ولنا ثَمّة تساؤلات : هل يصحّ ما قيل عن البصريين من أنهم أصحّ قياساً من الكوفيين؟ وما حقيقة ما قيل عنهم ؟

ممّا تقدم نجد ثمّة تعصباً؛ وقد قدمت لذلك في رسالتي الماجستير، مستبعدة سهام الاتهام التي شوهت صورة النحو الكوفي في نظرِ كثيرٍ من الدارسين، ووسموه بأنه يعتمد على النادر والشاذ ويقيس عليه، وقدمت للنصوص بدعم ممن قدم وسبقني لهذا المضمار قبلي[37] .

فقد قدم الحلواني وكشف النقاب في الدفاع عن العربية فقال : " كان الأعراب ولا يزالون في فصاحتهم ولذلك كانت الرواية المنقولة أو السماع أهم من القياس والعلة ، وفي أيام الخليل وسيبويه لم يغب السماع ولم يضعف، ولكن تضخمت العلة، وأزهر القياس ، فجرى هذا وذاك في كتاب سيبويه الذي يمثل تلك الحركة الزمنية، ... "[38].

وفي العودة إلى الشيخ عبد الجليل نجده معتمدًا على هذا الأصل كثيرًا في شرحه، فهذا الأصل المهم يأتي به كل من كتب وما زال يكتب في العربية، يقول في ذلك الأنباري : " اعلم أن إنكار القياس لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس، فمن أنكار القياس فقد أنكر النحو "[39] .

وقد اعتمد الشيخ عبد الجليل على القياس في شرحه سواء في ترجيح الآراء أو ردها، ولا يحيد عنه فقد كان حاضرًا عنده في كثير من المسائل، من ذلك حديثه عن :

قال الشارح في أقسام ألفاظ العقود : " العددُ من ثلاثةٍ إلى تسعةٍ جارٍ على خلافِ القياسِ؛ لأنّهُ يؤنَّثُ مع المُذكَّرِ، ويُذَكَّرُ معَ المؤَنَثِ ولوْ مجازيًّا.

- مُفْردًا كان العددُ؛ نحوَ: ثلاثةُ رجالٍ، وتِسعُ نِسوة:چ سبع ليال وثمانية ايام چ [40]. أو مُركَّبًا معَ العشرةِ ؛ نحوَ: ثلاثةَ عشرَ رجلًا، وتسعَ عشرةَ امرأةً.
- أو مُركَّبًا معَ العشرةِ ؛ نحوَ: ثلاثةَ عشرَ رجلًا، وتسعَ عشرةَ امرأةً.
- وكذا العشرةُ تؤنَّثُ معَ المُذَكَّرِ، وتُذَكَّرُ مع المؤنَّثِ إنْ لم تُرَكَّبْ؛ بأنْ كانتْ مفردةً : كعشرةِ رجالٍ، وعشرِ نسوةٍ ، فإنْ رُكِّبَتْ جَرتْ على القياسِ، وهذا مُستفاد من قول المصنِّف: كذا العشر في الإفراد لا في التركيب "[41].

وقال في حديثه عن أفعل التفضيل : " وحقق هذا العدل أيضًا في آخر المجموع، نحو: (مررتُ بنسوةٍ أخر)؛ لأنها جمع لأخرى، وأخرى أُنثى أخر بالفتح، بمعنى مغاير: وآخر من باب اسم التفضيل، واسم التفضيل قياسه أنْ يكونَ في حال تجرده من أل والإضافة مفردًا مذكرًا "[42] .

وقد جمع بين مصطلحي الشواذ والقياس فقال في إعمال المصدر : " إنَّ إعماله باللام شاذ ونفاه بعضهم؛ لأن ال من خواص الأسماء فإذا دخلته بعد شبهه من الفعل فكان القياس أن لا يعمل حينئذ كما إذا صُغِّر، ولذلك نفاه بعضهم، ومنهم من يقول بصحة أي من غير شذوذ، وإعماله مع التنوين قياس؛ لأنه شبيه بالفعل حينئذٍ في التنكير، وأكثر استعماله بالإضافة، فإذا استُعمِل مضافًا فالغالب إضافته إلى مرفوعه، وقد يضاف إلى منصوبه بالقرينة "[43].

وهكذا كان للقياس أثرٌ طيبٌ وقامة عظيمة وقف عندها الشيخ عبد الجليل في القبول وفي الرد، وكذلك تطرق للشاذ من خلال جمعه مع القياس .

---

(37) ينظر: أثر كتاب الانصاف فيما نسب خطأ إلى المذهبين من خلاف في رسم الأصول والمنهج : 135 – 140 .
(38) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين : 281 ، 282 .
(39) لمع الأدلة : 95 .
(40) سورة الحاقة : من الآية : 7 .
(41) النص المحقق : 108 .
(42) المصدر نفسه : 155 .
(43) النص المحقق : 258 .

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

وعليه نجد اعتداده بالأصول النحوية يغطي صفحات الكتاب كالألفاظ الآتية : (مقصور على السماع ، الكثرة ، شاذ ، الضعف ، الفساد ، المفسد ، لا نظير له ، القدح ، قبيح ، الحسن ، منقول ، المنقول ، تأويل ، قياس ، أقيس ، الخلاف ، مجهول القائل ، مصنوع ، الآحاد) . وغيرها كثير .

المبحث الثاني : تحليل الشواهد النحوية

المطلب الأول : القرآن الكريم :

إنَّ الغرض من إيراد الشواهد النحوية ليس الاستشهاد بها احتجاجًا على صحة القاعدة النحوية في الأصول، فهنا شاهد تمثيل وشاهد توضيح، وشاهد احتجاج . ومن المعروف أن النص القرآني هو أبلغ نص، والمحتج به عند أهل الصنعة، فهو الطريق لتثبيت أركان النحو بالشاهد الفصيح: وفي ذلك يقول الفراء : " والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر " [44]، فالقرآن هو عمود الفصاحة؛ لما حواه من صحة الرواية، وكونه قُدس للحفاظ عليه من الزلل والتحريف، فتقاس القاعدة على لغته وتصحح بموجبه، فيعد أفصح أساليب العربية[45] ، وعليه فالقرآن الكريم بالمفهوم الجغرافي يعد لغة الحاضرة، لكنه بالمفهوم الثقافي يعد لسان الأمة الجامع؛ ويصرح نولدكه[46] بأنَّ العربية لم تكن عالمية إلا بظهور القرآن [47]، فبلاغة القرآن وبيانه لا تضاهيهما لغة غير العربية، والقرآن الكريم لا شك هو وثيقة ماديّة مَصونة المحفوظ من أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه .

ويمكن القول أنا لا نجد كتابًا في النحو دون أن يلفتنا نص كريم يستعمله صاحب الكتاب في بناء القاعدة وتوضيحها، وقد كان الشيخ عبد الجليل أصيلًا في استقاء الشاهد القرآني، فقد كانت الشواهد القرآنية غزيرة ، إذ بلغت أكثر من مائة واثنين وخمسين آية، وكان استعماله للشاهد القرآني متنوعًا، وسنقدم لمنهجه في البداية مع إلقاء جواهر من الشاهد الكريم، ويمكن أن نقدم لمنهجه في كيفية استعماله للشاهد القرآني ثم ننتقل إلى بعض المسائل التي استوقف الشاهد القرآني فيها :

1- المنهج العام في كيفية استعماله للشاهد القرآني .

أ - في أكثر الأحيان يستعمل جزءًا من الآية، وقليلًا ما يستشهد بآية كريمة كاملة .

ب – يقدم للنص الكريم بـــ (قوله تعالى)، وقد يذكر ألفاظًا أخرى مثل : (قال الله تعالى، قال تعالى ، نحو قوله ، ومن قوله ، كقوله تعالى، لقوله تعالى ، قول الله عز وجل، وغير ذلك) وأحيانًا يسيرة يذكر الآية دون أن يسبقها أيًا من تلك الألفاظ .

ت- ينوع في ترتيب الشاهد القرآني، فيقدمه أحيانًا ثم يتبعه بشاهد مصطنع أو شعري، أو العكس فيقدم المصنوع ثم يتبعه بالشاهد القرآني .

ث - فقد يسوق أكثر من نص حكيم للمسألة الواحدة في تثبيت القاعدة .

ج – لا يهتم بأسبقية النص القرآني في المصحف .

المطلب الثاني : موقفه من القراءات القرآنية .

أولًا : قيمة القراءات في التأصيل النحوي :

لست هنا بصدد تكرار ما قيل عن موقف البصريين والحذر من القراءات التي تخالف أقيستهم، وتسامح الكوفيين في قبول الشاذ لقيام قواعدهم النحوية، إذ صرّح العديدُ من الباحثينَ بأنَّ الكوفيينَ كانوا يقبلونَ بجميعِ القراءات ويقيسونَ عليها، وتخطئتهم للقُرّاء قليلة ، إذا ما قارناهم مع البصريين، وإذا أردنا أن نقف وقفة المنصف في الآراء التي قيلت بحق الفريقين نحاول أن نستجلي آراء من وقفنا عليهم لنرى مدى ما قيل بهذا الشأن، فقد تكلم الدكتور شوقي ضيف وأثبت رأيه معتمداً على كتاب سيبويه فقال: " إنه لا يوجد في هذا الكتاب– وهو مرجع في

---

[44] معاني القرآن للفراء : 1 / 22 .

[45] ينظر : رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن : 47 .

[46] هو مستشرق بلجيكي ، متخصص بالعلوم الطبيعية والرياضة ، له : المدخل إلى تاريخ العلم ، ينظر : المستشرقون : 3 / 147 .

[47] ينظر : اللغات السامية : 79 .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

مذهب البصرة ونحوها– أي شاهد واحد يؤيد هذه التهمة الكبيرة [48] ". وجاءه الرد من أحد الباحثين[49]، والقراءات في كتاب سيبويه خير شاهد على ذلك [50]، وبيان يتناقض لما قدمه الدكتور شوقي ، ثم ما لبث الدكتور عبد الفتاح شلبي إلى أن وقف موقفًا معتدلًا مقررًا أنّ سيبويه كان يتصف بالاعتدال في هذا الجانب[51]، فالتهمة الموجهة لسيبويه ومدرسته بتخطئة القراء لا أساس لها من الصحة؛ لأن سيبويه " لم يكن يعتمد شخصية القارئ ، ... ، أكان من القراء السبعة أو العشرة أم لم يكن ، تواترت قراءاته أم كانت من الآحاد أم من الشاذ . فهو لا يشير إلى نوع القراءة ولا إلى منزلة القارئ أو مذهبه بصرياً كان أم كوفياً أم مدنياً أم مكياً؛ لأن اهتمامه كان موجهاً إلى ما يرد في القراءة من ألفاظ وتعبيرات، وإلى صحتها أو مخالفتها للمشهور، وافقت كلام العرب أو خالفته " [52].

وللوقوف على هذه الآراء يجدر بنا أن نستجلي الحقيقة التي تكمن خلف هذه التهم والردود عليها، وذلك بالرجوع إلى مظان الفريقين وإلى كتب القراءات القرآنية، ومن ثم الحكم على ما خالفها . أما كون الكوفيينَ احترموا جميعَ القراءات وأخذوا بها فهذا غيرُ ثابتٍ في منهجهم؛ إذ صرّح الفرّاء بردّه القراءات وقبولها وهو القريب من منهج البصريين[53]، وإذا أردنا أن ننظر بمنظار الحق نجد أن الكوفيين هم الأكثر من حيث الكثرة والقلة والاستدلال في ذكر القراءات[54] . وقد عبر بعض العلماء عن قيمة القراء والقراءات في عقلية جليلة تبين بأن الأولى أن تكون القراءات المتواترة والشاذة التي لها وجه في العربية بأن تحتل المركز الأول في الشعر في تقعيد القاعدة على وفق القوانين التي ارتضوها، إذ يقول : " فلا يكون إجماع النحاة وحدهم حجة ، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون القرآن عمن ثبت عصمته من الغلط ... " [55]. وهل هناك من قائل أفصح من القراء هؤلاء الذين " تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم؛ لضبطهم وفهمهم وديانتهم "[56] ، " فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ" [57].

وخلاصة ما تقدم وختامه : نقف سائلين كيفَ يُنسَبُ إلى البصريينَ والكوفيينَ ما ليس لهم من أصولٍ تَبُتَتْ لِتَتَّخِذَ لها مساراً ثابتاً طوال هذا الوقت؟ . إذ وجدنا أنَّ آراءَ الكوفيينَ والبصريينَ تنوّعت بين الردِّ للقراءة والقبولِ لها ؛ فلم يقبلوها ووصفوها بالقبحِ مرّةً، و" ساروا في دربِ البصريينَ أحياناً " [58]. وأحياناً أخرى سارَ البصريونَ في دربِ الكوفيينَ ، وحظيت القراءات بالنجاح ينهل منها كل عالم أصيل؛ لقدسيتها . فاتّضح أنّ آراء البصريين والكوفيين تنوعت بين الرد للقراءة والقبول لها . وقد وجدنا أن أبا البركات أحياناً ينسب إلى المذهبين ما ليس لهم، ويصرّح بقبول هذه الفئة للقراءة ورد الأخرى لها، ولكن بعد البحث تبيَّن وَهْمُ ما قاله ودفعت هذه الدعوى، كبعض المواضع التي نسبها إلى البصريين مع أننا لم نجد سيبويه قد استدل بها في كتابه، وكذلك لم نجد نصوصاً صريحة عند المذهبين تنادي بصحة هذه الآراء عنهم[59] ، " وهم في ذلك مع البصريين سواء، فما وافق أصول اعتمادها وضوابطها دليلا في تقعيد القواعد والأحكام أخذوه، وما خالف منها تلك الأصول تركوه، فما وافقَ رسم المصحف وأحد وجوه العربية وصح سنده استندوا إليه ، وبخلاف ذلك أهمل ولم يعتمدوا عليه " [60].

فعلى الباحث المنصف أن لا يطلق القول بأن البصريين منهجهم قائم على تخطئة القراءات دون الكوفيين، أو أن البصريين لا يعتدون بالقراءات القرآنية بخلاف الكوفيين؛ فقد وجدنا تخطئة بعض الكوفيين للقراءات كما فعل بعض البصريين، ومما يعزز ذلك الجهد الذي بذله الأستاذ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة الذي تتبع في كتابه

---

(1) المدارس النحوية ، شوقي ضيف : 19 .
(49) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : 351 .
(50) ينظر : الكتاب : 3 / 555 .
(51) ينظر : أبو علي الفارسي : 136 ، نقلًا عن الشواهد والاستشهاد في النحو : 236 .
(52) دراسات في كتاب سيبويه : 47 – 48 .
(53) ينظر : معاني القرآن للفراء : 2 / 31 ، 344 ، وينظر : أصول النحو في معاني القرآن للفراء : 78 – 84 .
(54) إذ نجد أن ثلاثة من القراء هم من الكوفيين، ينظر : مدرسة الكوفة : 345 .
(55) شرح شافية ابن الحاجب : 2 / 907 ، 908 .
(56) البحر المحيط : 4 / 658 .
(57) الخصائص : 2 / 14 .
(58) ينظر : الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر : 35 .
(59) ينظر : أثر كتاب الانصاف فيما نسب خطأ الى المذهبين من خلاف في رسم الأصول والمنهج : 98 .
(2) دعوى توسع الكوفيين وهمٌ لا ترقى إلى اليقين : 39 .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

لمن خطأ القراءات من النحويين في مبحثه (تلحين القراء) [61] . فاذا كان من البصريين من يرفض القراءات فهناك من يقبلها ويأخذ بها، واذا كان أكثر نحاة الكوفة يعتمدون القراءات ويؤيدونها فهناك من يرفضها ويردها، فإذا كان سيبويه يعدها سنة متبعة، فالفراء يرفض بعضها ولا يتبعها، وإذا كان المبرد يرفض قراءة (والأرحام) بالجر، فهناك من أيدها، كابن جني. وأخيراً فإننا قد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مِنَ البصريين من وافقَ الكوفيين؛ مستنداً إلى الأصول نفسها التي استند إليها الكوفيون .

ثانيًا : القراءات في فكر الشيخ عبد الجليل :

استدعى الشارح القراءات في شرحه، لكن لم نجد له رأيا وتوجيها وتمثيلًا لها؛ بل جاءت في معرض حديثه من خلال النصوص النحوية لبعض المؤلفات التي أودعها شرحه .

المطلب الثالث : موقفه من الحديث النبوي الشريف .

بعدَ مراجعةِ المصادر التي تكلَّمت عن موقف النحاة من الاستشهادِ بالحديثِ النبويّ انتهوا إلى نتيجةٍ مفادها أنَّ النحّاةَ أجمعوا على أنَّ البصريينَ والكوفيينَ لم يحتجوا بالحديثِ النبويّ في بناءِ قواعدهم ؛ بحجّة أنَّها مرويّةٌ بالمعنى [62] . وقد تكلم العلماء كثيرًا في هذا الأمر، وردوا ما صرح به أبو حيان وابن الضائع في منعهم من الاحتجاج بالحديث[63]، فيكفي عظمة الحديث النبوي في الاستشهاد النحوي، فيكفي من قال الحديث وهو سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم" ، المبين بفصاحته وسموه ، " فهو الكلام الذي قل عدد حروفه وكثر عدد معانيه، ... فلم ينطق إلا من ميراث حكمة ... "[64] .

ولا يمكن أن يتوارى إلى أذهاننا أنّ القدماء كانوا يغفلون ذلك ، أي : الاستشهاد بقلة ، إذ يرى أحدُ الباحثينَ أنَّ سيبويه " لم يذكر في كتابهِ حديثاً واحداً " [65] ، ومنهم من لم يجعل الحديثَ أحدَ مصادرِ استشهاده، بقوله : " وأما شواهدُ الكتابِ فقدرٌ ضخمٌ من القرآنِ الكريم واشعارِ العربِ ...." [66] ، ومنهم من ذهبَ إلى الرأي نفسه بقوله: " وللكتابِ مصدرانِ من الشواهدِ ، هما : القرآنُ الكريم ، وكلامُ العرب ، وأشعارهم وأمثالهم وحكمهم " [67] .

وعرض أحد الباحثين لرأي الدكتورة خديجة الحديثي في قولها بأن سيبويه لم يستشهد في كتابه إلّا بأحاديث قليلة، وأنه يسير على خطى شيوخه في عدم إجازة الاحتجاج بالحديث النبوي [68] . وقال معلقاً : " ولعلّ الذي يقرأ ما توصلت إليه الدكتورة خديجة الحديثي ، وغيرها من الباحثين ممّن تتبّع قضية الاحتجاج في كتاب سيبويه ، وعدوه رأسا بهذا الصنيع والسبب في إثارة قضية الاحتجاج بالحديث : يخرج برأي أنّ الكوفيين انفردوا عن البصريين فجوزوا ما لم يجزه هؤلاء ، وبذلك توسّعوا في قضية أخرى ألا وهي جواز الاحتجاج بالحديث، وعلى ما يبدو أنّ هذا الدليل لم يُكتب له أن يدومَ طويلاً، فسرعان ما تخلت الدكتورة الحديثي عن موقفها هذا فبينت وهْمَهَا ووهْمَ غيرِها من الباحثين "[69]- ، فقالت : " لقد كان من المشهور بين الباحثين من القدماء والمحدثين أنه [70] لم يحتج في كتابه بالحديث النبوي [71] ؛ وذلك لأنّه لم ينبّه في الأحاديث التي احتج بها على أنها أحاديث، وإنما كان يدرجها إدراجا ضمن المادة اللغوية التي يحتج بها من منثور كلام العرب ويقدم لها بمثل ما يقدم به لتلك المادة ... فعمّى هذا التقديم لها على الباحثين فلم ينتبهوا إلى أنها أحاديث" [72] .

وإنَّ الدكتورة الحديثي تَتَبَعتْ الفراء في كتابه (معاني القرآن) وأحصت المواطن التي احتجّ بها الفراء بالحديث النبوي، وأوصلت العدد إلى ثلاثة عشر موضعاً، بعضها صرّح بأنها من الحديث النبوي، وبعضها لم يصرِّح بها

---

[61] دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 19 وما بعدها .
[62] ينظر : مدرسة الكوفة : 348 ، ابن الأنباري وجهوده في النحو : 294 ، دعوى توسع الكوفيين وهمٌ لا ترقى إلى اليقين : 40 .
[63] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : 330 ، 334 ، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث : 17 – 19 ، البحث اللغوي عند العرب : 23 ، 42 .
[64] البيان والتبيين : 2 / 31 .
[65] أبو حيان النحوي : 27 ، وينظر : المصدر نفسه 41 .
[66] سيبويه امام النحاة : 141 ، وينظر : المصدر نفسه والموضع نفسه .
[67] سيبويه حياته وكتابه : 39 ، وينظر : المصدر نفسه والموضع نفسه .
[68] ينظر: موقف سيبويه من القراءات والحديث : 235 – 236 ، دعوى توسع الكوفيين وهمٌ لا ترقى إلى اليقين : 41 .
[69] دعوى توسع الكوفيين وهمٌ لا ترقى إلى اليقين : 41 .
[1] أي : سيبويه .
[71] ينظر : سيبويه إمام النحاة : 141 .
[72] موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف : 50 ، وينظر: دعوى توسع الكوفيين وهمٌ لا ترقى إلى اليقين : 42 .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

على أنه من كلام الرسول (صلى الله عليه وسلم)[73] . وانتهت بنتيجة مفادها فقالت : " والخلاصة التي نوضحها من هذا أن الفراء مع اشتهاره بأنه من المحتجين بالحديث النبوي، وأنه أول من احتج به لم نستطع أن نجد عنده في كتابيه اللذين بين أيدينا أحاديث أكثر مما وجدنا في كتاب سيبويه، بل إنّ الوارد عند سيبويه من الحديث النبوي الشريف أكثرُ ممّا هو عند الفرّاء الذي كَثُرَ عنده الاحتجاج بالآثار وكلام آل البيت، غير أنه تميَّز على سيبويه بتصريحه بنسبة الأحاديث إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، فمُدِح لذلك واشتهرَ أمره عند المحدثين . وإن كان القدماء - كأبي حيان وشيخه ومن تابعهما - قد جعلوه من الذين لم يحتجوا بالحديث النبوي من النحاة الأوائل المستقرئين اللغة والمستنبطين الأحكام منها " [74] . وإذا كان المتقدمون لم يصرحوا بالحديث النبوي بالعلل التي جعلتهم لا يستشهدون بالحديث النبوي الشريف [75]، ولهذا السبب يمكن الاستشهاد على القواعد النحوية بالأحاديث النبوية الشريفة لأمر مهم وهو فصاحتها لا الاحتجاج بها .

من ذلكَ يتضحُ أنَّ البصريينَ -وعلى رأسهم سيبويه - والكوفيينَ - وعلى رأسهم الفراء – قد استدلوا بالأحاديثِ النبويّة في كتبهم، وإنْ كانَ ذلكَ قليلاً مقارنةً بالقراءاتِ القرآنيةِ وكلام العرب ؛ فكلاهما متفقٌ في منهجهم، والأصل النحوي في احتجاجهم بالحديث النبوي، وإيرادهم لها في مصنفاتهم . ولا بدَّ من الاشارة إلى أن هذا ليسَ معناهُ أنَّهم لم يحتجّوا بالأحاديث .

وأخيراً بعد هذا العرض، لا بدَّ من وقفةٍ فإذا أردنا أن نضعَ الحديثَ النبويّ في ميزانِ الحقّ ، نقول: إنَّ الحديثَ " هو كلام أفصحِ الخلقِ وأوضحهم بياناً، لا يجوزُ أن يُقصّى عن مجالِ الاستشهادِ به وتُحرم اللغةُ من مصدرٍ ثرٍّ معطاءٍ فانَّ من الأحاديثِ ما هو في مرتبة أقوى المصادرِ وأسلمها ، وهو ما لا يجوزُ للغويّ أن يهملَهُ أو يُقصيه " [76] . وإنَّ من واجبنا أنْ نتحرّى الأحاديثَ الصحيحةَ ونتخذها دليلاً . ولقد سجّلَ المجمعُ اللغويّ خدمةً للغةِ وأقرَّ الاستدلالَ بالحديثِ، وأصدرَ قرارا ذكر فيه أنَّه لا يجوز الاستشهاد بالحديثِ إلّا إذا كانَ الحديثُ مُدوّناً في الكتبِ الستة [77] .

وقد انبرى محمود فجال في دفاعه عن الاستشهاد بالحديث النبوي [78]متابعًا ابن مالك، كما تتبع قضية الاحتجاج المرحوم حسن موسى الشاعر ، إذ أوصى بالاحتجاج بالحديث النبوي الصحيح، والحديث الذي لم يبلغ درجة الصحة إن وجد له نظير، وهو أمر يحتاج إلى الدقة يعود السعي إليه من خلال المحدّث لا النحوي .

هذا وقد مشى الشارح في شرحه على هدي الأقدمين في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، في بناء قواعده النحوية أو شواهده ، وقد أحصينا ما استشهد به من الأحاديث النبوية فكانت قليلة ، ويمكن أن نجمل منهجه في إيراده للأحاديث النبوية بما يأتي :

إذ يميز الحديث من خلال قوله : (كما في قوله صلى الله عليه وسلم، وقال أيضًا ، وورد في الحديث ، وكقوله عليه الصلاة والسلام)، وقد لا يشير كونه حديثًا، إذ يسبقه بكلمة: (قوله)، ونجده يهتم بلفظ الحديث أحيانًا، وأحيانًا لا ، فقد يتصرف في ألفاظه، وقد يسوق الحديث ويعضده بشاهد قرآني ، وقد يستشهد بشاهد نبوي واحد في إثبات القاعدة النحوية ويسترسل في شرحه من أجل إثبات القاعدة النحوية مع بيان موضع الاستشهاد .

ومن المسائل التي استوقف الحديث فيها :

أ – **مسألة نحوية** : إذ استدعى الحديث النبوي ، فقال الشارح : وجملةُ: وإنّي لأرجو إلى آخرِهِ دعائية، وقولُهُ (لا ظِلَّ الّا ظِلّتي)، كانَ الأصلُ (لا ظِلَّ الّا ظِلُّهُ) ،وقد تسامحَ المصنّف في إضافة ذلك إلى نفسِهِ؛ لأنّهُ وَرَدَ في الحديثِ: (سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ:) ، اللهم الا أن يقال : أرادَ، لا ظِلّ إلّا ظلّ يوم ظلّة، كما قال تعالى:چ چچچ[79] ، يوم الظلة، فلا يكون مضافًا للياء ؛ بل ولا تُرسَمُ لهُ ياءٌ، ورسْمُ اليَاءِ، تحريفٌ من النُسّاخ، فليتأمل "[80].

---

[73] ينظر : دعوى توسع الكوفيين وهمٌ لا ترقى إلى اليقين : 42 – 43 .
[74] موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف : 82 ، وينظر: دعوى توسع الكوفيين وهمٌ لا ترقى إلى اليقين : 43 .
[75] ينظر: في أصول النحو العربي : 65 .
[76] أثر القرآن والقراءات في النحو العربي : 42 .
[77] ينظر : المصدر نفسه : 43 .
[78] ينظر : حواشيه في تحقيق فيض الانشراح من روض طي الاقتراح ، 1 / 446 - 525 ، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو ، الكتاب كله .
[79] سورة الشعراء : من الآية : 189 .
[80] النص المحقق : 44 .

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

ب –وهنا استدعى الحديث النبوي الشريف في معرض حديثه عن جواز حذف كان مع اسمها فقال الشارح: " جاز حذف كان مع اسمها بعد إن ولو كما في قوله : (صلى الله عليه وسلم) اطلبوا العلم ولو بالصين، أصله : ولو كان العلم بالصين فاطلبوه فحذفت كان واسمها وبقي خبرها وذلك كثير في كلامهم " [81].

ج- **في مسألة بلاغية** : قال عبد الجليل: وأمّا الجناسُ المحرّف فهو: ما تماثلَ رُكناهُ في الحروف، وتخالفَ في الحركات ، فيكون الشكل فارقًا بينهما، كقوله :(عليه الصلاة والسلام): " اللَّهُمَّ كَمَا حسّنتَ خَلْقي فَحسّن خُلُقي "[82]

د – وقد يأتي بالحديث دون أن يشير إلى كونه حديث :

ففي معرض حديثه عن المعرفة قال : " وقولُهُ فمعرفة اسم إلى آخِرِهِ ابتداءٌ بالنكرةِ؛ لإرادةِ الجنس، نَحْوُ:(تمرةٌ خيرٌ منْ جرادةٍ) " [83].

مما سبق نجد أن الشيخ عبد الجليل قد استعمل الشاهد الحديثي لكن على قلة ، فلم نجد هذا الكم الهائل من الاستشهاد بالحديث، وقد جاءت الأحاديث الباقية في معرض حديثه عن النصوص النحوية، وآراء العلماء .

المطلب الرابع : الشواهد الشعرية، وكلام العرب من المنثور .

1-الشواهد الشعرية :

وفي هذا المطلب لا نودُّ إعادة ما كرره السابقون عندما أصلوا في طبقاتهم الشعرية التي يستشهد بها، لأنا لا نريد أن نجعل التكرار حليفنا، فالمعرف لا يعرف، وقيمة الشعر العربي لا يضاهيها قيمة إذا استثنينا القرآن الكريم، والحديث النبوي، يقول ابن عباس (رضي الله عنه) في حكمه لقيمة الشعر العربي بأنه كلما سئل عن حرف من القرآن أو من حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) استدعى الشعر ترجمان لذلك [84]. ولا بد من الإشارة إلى قول ابن عبد ربه : [85] " اعلم أنك من نظرت بعين الانصاف ، وقطعت بحجة العقل، علمت أن لكل ذي فضل فضله ، ولا ينفع المتقدم تقدمه ولا يضر المتأخر تأخره " [86]. ويوازي ذلك قول ابن قتيبة [87]: " فكل من أتى بحسن أو قول أو فعل ذكرناه له وأثنينا عليه ولم يضعه عندنا تأخر قائله أو فاعله ولا حداثة سنه ... " [88].

ومن هذه النصوص وغيرها دلالة على الاعتراف في الأدب الغربي بقيمة النصوص لذاتها بغض النظر عن قائلها كما صرّح بذلك الدكتور محمد عيد [89].

والحقيقة أنّ هذا الأمر فيه نظرٌ ولا نستطيعُ الحكمَ عليه ؛لأنَّه يحتاجُ إلى بحثٍ وتوضيحٍ بروية . فنقول : إنَّ سلامةَ النصّ أو الشاهد هو ما يهمُ العمل النحويّ، وليسَ شرطاً أن يكونَ قائلُهُ معروفاً؛ إلّاَ إذا كانَ هناك داعٍ لتحليلِ النصّ المراد الاستشهاد به . وتساءل أحد الباحثين عند حديثه عن البيت المجهول القائل بقوله : " أينَ العائق والعقدة في قبول شواهد الكوفيين، ما دام رواتها ممن يوثق بهم ؟ لذا لا أرى ورطة في قبولها، لا سيما إن المعايير المعتمدة لقبول شواهد البصريين المجهولة القائل هي نفسها للحكم على صحة شواهد الكوفيين، ولا أعتقد أن الكسائي والفراء ممن يقبل الكذب والوضع والصنع في الأبيات المسموعة عن العرب ، فيأتوا بها لتقعيد القواعد والأحكام، فالكسائي ممن أُخذ عنه قراءة القرآن، فمن باب أولى أن تُقبل عنه

---

[81] النص المحقق : 312 .
[82] المصدر نفسه : 29 .
[83] المصدر نفسه : 73 .
[84] ينظر : زهر الأكم : 1 / 46 .
[85] هو أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب المعروف بابن عبد ربه الأندلسي ، توفي سنة 328 هـ ، معجم الأدباء : 1 / 463 ، ووفيات الأعيان : 1 / 110 .
[86] العقد الفريد : 6 / 238 .
[87] أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، لُقِّب بالدينوري لتوليه القضاء في الدينور في فارس، أديب وفقيه، من مصنفاته: تفسير غريب القرآن، عيون الأخبار، الشعر والشعراء، توفي (سنة 276 هـ) ، ينظر : طبقات النحويين واللغويين : 183 ، ووفيات الأعيان : 3 / 42 .
[88] الشعر والشعراء : 1 / 64 .
[89] ينظر : الرواية والاستشهاد باللغة : 265 .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

الأبيات" [90]. و" إنّ مصير الشاهد المجهول القائل والاحتجاج به، عند البصريين والكوفيين وأحد ، من حيث معايير القبول عندهم " [91].

ولا نعلمُ أنَّ من شروط النقل هو أن يكونَ المنقول معزواً إلى ناقله ، إذ ليسَ كلامنا في علمِ الحديث لنتحرى صحةَ السندِ وتنقيحه ؛ إذ انَّ جهلَ القائلِ لا يعني جهلَ النصّ ورميَهُ بعيداً عن العملِ النحويّ ولا نأخذ به، ولا سيما بعد أنْ انتهينا من الطعن والتشكيك في نسبةِ شواهد الكوفيينَ بأن نُسِبَتْ الأبيات إلى قائليها وتوثيقها وهذا دليلٌ كافٍ لتبرئةِ الكوفيينَ من أيّ اتّهام .

ويمكن أنْ نوجز ولا نوغل كثيرًا في نقل النصوص الكثيرة بهذا الصدد، فلا يمكن أن نقصر العربية على شواهد حرشة الضباب وأكلة اليرابيع كما قالوا، بل متى ما صح اللسان على مبدأ القاعدة المشهورة فينبغي السير تحت ظل شجرة أهل الوبر، فالفصاحة لا يكون مقياسها مرتبطاً بالبداوة والحضارة ، ... وإنما الوثوق بسلامة اللغة للمحتج [92].

أما الشيخ عبد الجليل فقد اعتمد على الاحتجاج بالشواهد الشعرية من درر الفصاحة الأولى، ولكن نلاحظ الكثرة في ايراده الأبيات الشعرية، مقارنة بالقراءات والحديث النبوي فقد استدعى أكثر من مائة شاهد شعري .

ويمكن إجمال منهجه بما يأتي : وضع بعض الدلالات القولية الدالة على أن الكلام شعرًا لا نثرًا، ومثاله : (قال الشاعر، بقوله ، كما في قوله، كقوله، كقول الآخر، وسمع في شعر)، وغير ذلك،

ونجده أحيانًا يصرح بالبيت دون أن يشير بأنه شعر، ونلتمس في شرحه بأن يذكـــــــر جزءًا من البيت ، فيذكر الصدر أو العجز، وعلى الأكثر يذكر البيت كاملًا، وأحيانًا يصرح بصاحب البيت وأحيانًا لا يصرح، ونجد في بعض الأحايين يسلك مسارًا في توضيح البيت فيقسم كلماته فيوضحها دلاليًا ، ثم يذكر معنى البيت ، والغالب على شواهده نحوية، وأحيانًا يتبع الشاهد بشاهد قرآني أو مصطنع نثري، ومن الأمثلة التي استوقف فيها الشاهد الشعري ما يأتي :

في مسألة بلاغية : إذ عرّف لونًا بلاغيًا بقوله :

مَن لي بكلِّ غزيرٍ من ظبابِهم *** عزيزِ حُسْنٍ يداوي الكَلْمَ بالكَلِم

فقال : " الجناسُ المصحَّف: هو ما خالفَ أحدُ رُكْنَيهِ الآخر بإبدال حرفٍ على صورة المُبْدلِ منه في الخطّ؛ ليكونَ النقط فارقًا بينهما في تغايُرِه غالبًا،... ، ومثالُه في البيت: غريزٌ وعزيزٌ "[93] .

وفي لونٍ بلاغيٍ آخر وهو التنافر استدعى الشاهد الشعري فقال : " والتنافــرُ في المفردِ وصفٌ في الكلمةِ يُوجِبُ ثُقْلَهـــا على اللّسان، وعُسْرُ النطقِ بها، نحو: (مُسْتَشْزرات)، في قول امرؤ القيس :

غَدائِرُهُ مُسْتَشْزِراتٍ إلى العُلى *** تَضِلُّ العِقاصُ في مُثَنًّى ومُرسَلِ

وفي الكلام، أن تكونَ الكلماتُ ثقيلةً على اللّسان وإن كان كلٌّ منها فصيحة " [94].

وقد يذكر عدة أمثلة شعرية لإيضاح لونٍ بلاغيٍ آخر :

وأما الغلو فهو فوق الإغراق والمبالغة كبيت البديعية [95]:

عَزِيزُ جارٍ لَوِ اللَّيْلُ استجارَ بِهِ *** مِنَ الصّبَاحِ لَعَاشَ النّاسِ في الظُلَمِ

ومن ذلك قول الفرزدق :

يَكَادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ *** رُكْنُ الْحَطِيمِ إذا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ

ومِنْهُ قولُ أبي نؤاس :

وأَخْفَتَ أَهْلَ الشِرْكِ حَتّى إنّهُ *** لَتَخَافُكَ النُطَفُ التي لَمْ تُخْلَقِ [96] .

وغير ذلك من الألوان الشعرية التي استعملها الشيخ عبد الجليل لإثبات قواعده .

---

[1] دعوى توسع الكوفيين وهمٌ لا ترقى إلى اليقين : 52 .
[2] المصدر نفسه : 56 .
[92] ينظر : اللهجات العربية في التراث : 130 .
[93] المصدر نفسه : 29 .
[94] النص المحقق : 31 .
[95] شرح الكافية البديعية : 148 .
[96] النص المحقق : 41 ، 42 .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

2- موقفه من كلام العرب :

وهنا استدعى بعض الأمثلة من كلام العرب ولكن ليست بالكثرة، وهذا ما نراه لدى الكثير من النحاة على الرغم من أهمية هذا الكنز اللغوي، ونعني بالشاهد النثري : الأمثال والحكم، ومن المعروف أنّ النصيب الأوفر من الاستشهاد إنما كان للشعر، وأما النثر فقد قلّ استشهادهم به مقارنة بالشعر .

ولقد نوه الجاحظ بمكانة النثر، وقابليته على تسجيل المآثر الإنسانية بشتى أنماطها، بخلاف الشعر الذي يدون الجانب الفني والأخلاقي، فقال: " وقد نقلت كتب الهند، وترجمت حكم اليونانيّة، وحوّلت آداب الفرس، فبعضها ازداد حسنا، وبعضها ما انتقص شيئا، ولو حوّلت حكمة العرب، لبطل ذلك المعجز الذي هو الوزن، مع أنّهم لو حوّلوها لم يجدوا في معانيها شيئا لم تذكره العجم في كتبهم، التي وضعت لمعاشهم وفطنهم وحكمهم، وقد نقلت هذه الكتب من أمّة إلى أمّة، ومن قرن إلى قرن، ومن لسان إلى لسان، حتى انتهت إلينا، وكنّا آخر من ورثها ونظر فيها. فقد صحّ أنّ الكتب أبلغ في تقييد المآثر، من البنيان والشعر" [97].

ومن ذلك نستطيع الحكم على أن النثر أوسع من الشعر في القدرة على الاحتواء البشري لحياتهم الأدبية والعلمية، لكن لأسباب معينة لاقى الشعر اهتماما كبيرا، واعتبر هو الدعامة الاساسية في الاستشهاد النحوي [98]، وقد بين ابن المقفع قيمة اللون النثري فقال : " كان أوضح للمنطق، وآنق للسمع وأوسع لشعوب الحديث "[99] .

فقد استدعى شيخنا الجليل الشاهد النثري في مواطن معدودة ، ففي حديثه عن مسألة نحوية قال في حذف كان : " وقولهم : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر، أي : إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ويجوز إن خير فخيرا بتقدير إن كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما ورفعهما والأول أرجحها "[100] .

وقال : " والثاني : أضعفها والأخيران متوسطان، ومثال : ولو التمس ولو خاتما من حديد [101]

وأختم بالمثل : شر أهر ذا ناب ، في مسألة تخصيص النكرة ، فقال : " ومثل قولهم : (شر أهر ذا ناب) لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به إذ يستعمل في موضع ما أهر ذا ناب إلا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه بما أسند إليه فإنك إذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام فإذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام " [102]، وهذا ما لمسناه في شرحه .

المصادر والمراجع

1- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع : أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة ،(ت 665 هـ) ، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض ، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
2- ابن الحاجب النحوي : الاستاذ الدكتور ابراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين، 2005 م .
3- ابن جني النحوي : الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير، 1389 هـ - 1989 م .
4- أبو حيان النحوي : الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبعة النهضة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1385 هـ ، 1966م.
5- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، القاهرة ، 1384ه – 1964م .
6- أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار المطبوعات الحديثة - جدة ، الطبعة الثالثة، 1409 هـ - 1989م .
7- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : أبو البقاء العكبري الحنبلي ، (ت 616 هـ) ، وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالي، محمّد زكي عبد الديم ، دار ابن رجب ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ - 1998 م .

[97] الحيوان : 7 / 53 .
[98] ينظر : مكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر : 72 .
[99] نهاية الأرب في فنون الأدب : 1 / 1 .
[100] النص المحقق : 340 .
[101] ينظر : المصدر نفسه : 341 .
[102] المصدر نفسه : 350 .

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

8- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء ، (ت 1117هـ) ، تحقيق : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية – لبنان ، الطبعة الثالثة، 2006م - 1427هـ .
9- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي : الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1389 هـ ، 1987 م .
10- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ، (ت 745 هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م .
11- الأزهية في علم الحروف : محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي ، (ت 433 هـ)، تحقيق : عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية ـــ دمشق ، الطبعة الثانية ، 1413 هـــ ـــ 1993م .
12- الْأَسَامِي والكنى لِلْإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رِوَايَة ابْنه صَالح : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، (ت 241هـ) ، تحقيق : عبد الله بن يوسف الجديع ، مكتبة دار الأقصى – الكويت ، الطبعة الأولى ، 1406 – 1985 م .
13- الاستيعاب في معرفة الأصحاب : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، (ت 463هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت ، الطبعة الأولى 1412 هـ- 1992 م.
14- أسد الغابة في معرفة الصحابة : أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير ، (ت 630هـ) ، تحقيق : علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1415هـ - 1994 م .
15- أسرار العربية : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ، (ت 577هـ) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة الأولى 1420هـ- 1999م .
16- الأسس اللغوية لعلم المصطلح: الدكتور محمود فهمي حجازي، دار غريب، 2018م .
17- التقفية في اللغة : أبو بشر، اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي ، (ت 284 هـ) ، تحقيق : الدكتور خليل إبراهيم العطية ، الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف- إحياء التراث الإسلامي (14) - مطبعة العاني– بغداد، 1976م .
18- تقويم الفكر النحوي : الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، 2005 م .
19- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني ، (ت 650 هـ) ، المحققون: جـ 1 حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، السنة 1970 م ، جـ 2 حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد، السنة 1971 م ، جـ 3 حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، السنة 1973 م ، جـ 4 حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، السنة 1974 م ، جـ 5 حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد، السنة 1977 م ، جـ 6 حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، السنة 1979 م ، مطبعة دار الكتب، القاهرة .
20- تهذيب التهذيب : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، (ت 852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ، الطبعة الطبعة الأولى، 1326هـ .
21- تهذيب اللغة : محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ) ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ،الطبعة الأولى، 2001م .
22- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ، (ت 749هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى 1428هـ - 2008م .
23- التوطئة : أبو علي الشلوبين، تحقيق : يوسف أحمد المطوع ، القاهرة ، 1973 م .
24- جامع البيان في القراءات السبع : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني ، (ت 444هـ) ،جامعة الشارقة – الإمارات ، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة) ، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م .
25- الجامع الصغير في علم النحو : أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد شريف سعيد الزبيق، مطبعة الملاح ، دمشق ، 1968 م .
26- الجامع الكبير (سنن الترمذي) : محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى ،

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.17.2022.292
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (17) November 2022 العدد (17) نوفمبر 2022

(ت 279 هـ) تحقيق : شعيب الأرنؤوط - عبد اللطيف حرز الله ، دار الرسالة العالمية ، بيروت – لبنان ، 1430 هـ - 2009 هـ .
27- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة الأولى، 1422هـ .
28- دراسات في كتاب سيبويه : الدكتورة خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات ، الكويت – شارع فهد السالم .
29- دراسات لأسلوب القرآن الكريم : محمد عبد الخالق عضيمة ، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة .
30- دُرَرُ الفَرائِدِ المُسْتَحْسَنَة في شرحِ مَنْظومةِ ابنِ الشِّحْنةِ (في علوم المعاني والبيان والبديع) : ابن عَبْدِ الحَقِّ العُمَرِيّ الطَّرَابُلُسِيّ : (ت نحو 1024 هـ) ، تحقيق ودراسة: الدكتور سُلَيمان حُسَين العُمَيرات ، دار ابن حزم، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، 1439 هـ - 2018 م .
31- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، (ت 852هـ) ، تحقيق : محمد عبد المعيد ضان مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد- الهند ، الطبعة الثانية ، 1392هـ - 1972م .
32- دلائل الإعجاز في علم المعاني : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار ، (ت 471هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر أبو فهر ، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة ، الطبعة: الثالثة 1413هـ - 1992م .
33- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري ، (ت 799هـ) ، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة .
34- ديوان ابن مقبل : تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، 1416 هـ - 1995 م .
35- ديوان أبي بكر الخوارزمي :محمد بن العباس الخوارزمي (ت 383 هـ)، مع دراسة لعصره وحياته وشعره، صنعه وحققه وقدم له: الدكتور حامد صدقي، الطبعة الأولى، 1997 م .
36- ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، قدم له الأستاذان عبد الحميد يونس و عبد الفتاح مصطفى ، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده ، ميدان الأزهر ــ مصر .
37- ديوان أبي دهبل الجمحي : رواية أبي عمرو الشيباني ، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن ، تقديم : الأستاذ زهير غازي زاهد، مطبعة القضاء ،النجف الأشرف، الطبعة الأولى ، 1392 هـ - 1972 م .
38- ديوان أبي نؤاس برواية الصولي ، تحقيق : الدكتور بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1431 هـ - 2010 م .
39- ديوان الأحوص الأنصاري : جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، و الدكتور شوقي ضيف، مطبعة المدني - مصر- القاهرة، الطبعة الثانية، 1411 هـ - 1990 م .
40- ديوان الأخطل : غياث بن غوث الأخطل (ت92هـ)، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، 1971م .
41- ديوان الاعشى الكبير : ميمون بن قيس بن جندل ، تحقيق : الدكتور محمود إبراهيم محمد الرضواني، مطابع قطر الوطنية، الطبعة الأولى ، 2010 م .
42- ديوان الأقيشر الأسدي ، صنعه : الدكتور محمد علي دق، دار صادر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، 1997 م .
43- ديوان الإمام الشافعي رحمه الله المسمّى الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد بن إدريس (ت 204 هـ)، إعداد وتعليق وتقديم: محمد إبراهيم سليم، مصر - القاهرة، ابن سينا للنشر والتوزيع.
44- ديوان الراعي النميري : جمع وتحقيق: راينهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ، بيروت - لبنان، 1401هـ - 1980 م .